الأراء السواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

قمع المتظاهرين والإعلاميين، كما تجسّد على

نحو خاص في ساحة التحرير ببغداد (لاحظوا

القائم، فإن الخاسر الأكبر في السقطة الأخيرة،

هو رئيس الوزراء السيد المالكي الذي لم يتنبُّه الى

على هامش الصراحة

بعد التظاهرات^(۳) السكن مرة أخرى

_ إحسان شمران الياسري

بعد ان سكتت التظاهرات، وذهب كل واحد لأهله، منتش بما حققه من هتافات وأهازيج للثورة البنفسجية ومطالبً الحريات، سيعود الى بيته (المؤجر) او (المُحوسم) او (المُسقَّف بالتنك).. فهل ثمة أمل ان تتحول تلك النتائج الى وحدات سكنية وسقوف تؤوي المحرومين..؟

ان مصرفي الرافدين والرشيد لهما القدرة على بعث الروح في صناعة الإسكان العراقية، وتحرير الدولة من الالتزام القانوني والاخلاقي تجاه المجتمع بتوفير الوحدات

فثمة حاجة لملايين الوحدات السكنية، كحاجة ماسة..

والدولة مهما كانت قوتها، وحتى لو تسلم رئيس الحكومة منصب وزير الإسكان لتسريع الإنجاز، لن تستطيع ان تبني نصف مليون وحدة سكنية على مدى عشر سنوات، بالكيفية التي تعمل بها حاليا، مهما كانت أمالنا و احلامنا وخططنا.. وما لم تعترف مؤسسات الدولة بهذه الحقيقه، فإنها تخدعنا وتُرتّب أمورها للكذب علينا لخمسين سنة مقبلة. ان الحكومة مدعوة لتحرير صناعة وتجارة الإسكان من

خلال السماح بشكل مطلق وغير مشروط لكل أشكال الاستثمار في قطاع الإسبكان.. وأن تسمح للحكومات المحلية بالتفاوض مع الشركات العالمية والمحلية لبناء وحدات واطئة الكلفة على أراض تتيحها الدولة بدون (منغصات) للمستثمرين بمناطق مفتوحة خارج مراكز

لقد سمعت حديثاً من أحد الشياب العراقيين الذي يعمل مندوبا لشركة أوروبية (أعتقد ألمانية) متخصصة في بناء الوحدات السكنية بطراز جديد وبمواصفات عالية حدا.. لقد تحدث عن معاناة طويلة ومريرة مع أحد مجالس المحافظات، وتحدث عن دواعي قلقه من الحكومة المحلية في التعامل مع موضوع الإسكان، وحل مشكلة السكن.

اعتقد ان تخوين المسؤ ولين الذين يبادرون للتعاقد والتفاهم مع الشركات العاملة في مجال الإسكان غير صحيح.. فدعوهم يتعاقدون، ودعوهم يسافرون على حساب الشركة الاجنبية لزيارة مصانعها خارج العراق، والتمتع بالسفرة ومزاياها، فهذا أمر يمكن ان نتجاوزه إذا أفضت السفرة الى توقيع عقد متكامل وسليم لبناء نصف مليون وحدة سكنية في كل محافظة.. وعلينا أن نشجع المصارف على تلبية متطلبات الإقراض للمواطنين لاقتناء هذه الوحدات

فمن تجربة شخصية، وجدت ان بعض الموظفين أخذوا قروضاً من مصرفي الرافدين والرشيد لشراء وحدات سكنية مساحتها (٢٤) متراً مربعاً.

وعندما اشتروا هذه (العُلب)، تحسّنت أحوالهم وتحسّن أداؤهم وقلت مشاكلهم.

ihsanshamran@yahoo.com

سيقطة أخرى للحكومة

عدنان حسين

انـه حتى أنظُّمة بن علي ومبارك والقذافي وصدام الصغير – اليمن – و اَل خليفة لم تتفتق هذه ثانى سقطة لحكومة نورى المالكي بعد أذهانها عما أقدم عليه نظامنا من استخدام طائرات الهليكوبتر ضد التظاهرات وملاحقة سقطتها الأولى التي تمثلت في أن تشكيلها كان الإعلاميين حتى في مكاتب عملهم.. بل حتى في طويل الأمد حداً (منَّذ إعلان نتأنَّج الانتخابات أو المطاعم التي قصدوها للغداء!). حتى منذ عقد الجلسة الاولى لمجلس النواب)، وكما في سقطة تشكيل الحكومة على النحو

جداً وناقصة كثيراً (حتى الأن لم تكتمل)! نعم سقطت حكومة السيد المالكي الثانية في اختبارها الثاني: تظاهرات ٢٥ شباط .. فهذه التظاهرات لم تَأت بالصورة التي هوّلت منها الحكومة ومعها المؤسسات الدينية كلها. بل إنها جاءت في صورة مناقضة تماما، فبدلاً من أن تكون رهينة وخطيفة للبعثيين والقاعدة، كما حذرت الحكومة والمؤسسات الدينية، رأينا بأم العين، في ساحة التحرير ومناطق التظاهر الأخرى في ١٥ محافظة، الشعارات المناهضة للبعث والقاعدة الى جانب تلك المنددة بالفساد والمحاصصة والمطالبة بالحق في حياة حرة كريمة مرفهة لشعب يعيش في بلد بالغ الثراء. هذه المرة أيضا سقطت الحكومة، بكل أطرافها من الكتل المؤلفة لها.. الكبيرة منها: التحالف الوطني وائتلاف العراقية والائتلاف الكردستاني، والصغيرة كذلك، فالجميع شركاء في مساعي هذه الحكومة لإجهاض تظاهرات الجمعة عبر التهويل من خطر قدادة المعثدين والقاعدة لها وسيطرتهم عليها، وعبر فرض إجراءات غير

وإن تشكيلتها جاءت محاصصية جدا ومتضخمة

ان شركاءه هم، في معظمهم، على درجة من عدم النزاهة بحيث دفعوه ليكون في (بوز) المدفع في مواجهة المتظاهرين بالإيكال إليه شخصيا إلقاء بيان التهويل المتلفز عشية التظاهرات (بعض هؤلاء الشركاء وضعوا رجلا هنا وأخرى هناك بإعلان تأييدهم للتظاهرات من دون المشاركة فيها او المشاركة على استحياء). وبالإضافة الى الشركاء غير النزيهين لم يتنبّه رئيس الوزراء أيضا الى أن مساعديه ومستشاريه الكثر هم على درجة من عدم الكفاءة بحيث ان أحدا منهم لم ينصحه بان بيانا متلفزا منه شخصيا لا يكون إلا عندما تواجه البلاد حدثا كبيرا (مناسبة وطنية أو كارثة طبيعية مثلا)، وإن أحدا من هؤلاء المساعدين والمستشارين، على كثرتهم، لم يشر إليه إلى أن أي تهمة البعث والقاعدة إهانة سافرة للمتظاهرين الذين معظمهم من الشباب، ضحايا دكتاتورية البعث وإرهاب القاعدة، التوّاقين إلى ديمقراطية حقيقية توفر لهم فرص

العمل والعيش الهانئ والى نظام مدني يضمن

لهم الحرية والكرامة... لم ينصحه أُحد، في

الأقل، بان يترك مهمة التحذير والتهويل الى أحد الناطقين باسمه ولا يتولاها بذاته فيقطع على نفسه خطوط العودة عن هذا الخطأ.

ليس للبعثيين وإرهابيي القاعدة قدرة على تنظيم التظاهرات وقيادتها.. هذا ما كان على رئيس الوزراء ومساعديه ومستشاريه أن يدركوه مثلما أدركه المتظاهرون أنفسهم .. كما كان على رئيس الوزراء ومساعديه ومستشاريه أن يلتفتوا أيضا الى ان البعثيين بالذات ليسوا في حاجة إلى تنظيم التظاهرات وقيادتها، فهم

موجودون بوفرة في الدولة: البرلمان ومجلس الوزراء وأجهزة الحكومة ودوائرها كافة بما فيها الأجهزة الأمنية، ودوائر القضاء .. إنهم، كما نرى ذلك بأم العين ونلمسه لمس اليد، يعملون على تغيير النظام وإسقاطه من داخله، بخلاف المتظاهرين الذين يريدون إصلاح النظام ... من داخله. في الأسبوعين الأخيرين عاد السيد المالكي الى الشكوي علنا من معاناته من عيوب العملية السياسية وبالذات نظام المحاصصة

الذي يعرقل تنفيذ ما يطمح إليه هو وحكومته،

وأنصارا له ويتخذ من تظاهراتهم سندا وعونا يعزز من أطروحته هذه إلى الدرجة التي يمكنه بها الضغط على شركائه غير النزيهين لإعادة تشكيل الحكومة بما يقلل من عيوب ومثالب تشكيلتها الحالية التي إن بقيت على حالها ستكون وبالاً عليه وعلى حزبه، وهذا ما ستبينه نتائج الانتخابات المحلية والبرلمانية القادمة .. وإذا لم يصدّق فليراهني!

adnan255@btinternet.com

وكان عليه أن يجعل من المتظاهرين أصدقاء

من أجل انتخابات جديدة لمجالس المحافظات في العراق

کاظم حبیب

مبررة لا سابق و لا مثيل لها: حظر التجوال حتى

للأفراد وقطع الطرقات والجسور والمبالغة في

وجه المتظاهرون في جميع أنحاء العراق أصابع الاتهام إلى مجالس المحافظات في جميع محافظات العراق دون استثناء لأنها قصرت في واجبها إزاء حاجات ومطالب الشعب، سواء أكان ذلك في مجال توفير الطاقة الكهربائية، أم الماء الصالح للشرب، أم عدم تدسير معاملات المواطنين، أم أزمة السكن المتفاقمة، أم تراكم النفايات والقاذورات في الشوارع والأزقة، أم التمييز بين المواطنين في التعيين، أم في عدم حماية أرواح المواطنات والمواطنين، أم مصادرة حرية المرأة وحقوقها العامة، ولأن هذه المجالس انغمست في الفساد المالي والإداري، ولأنها أسياءت إلى حرية المواطنات والمواطنين حتى وصبل بطائفة من رؤساء

مجالس المحافظات إلى حد مصادرة الحرية الفردية والحريات العامة والاعتداء الفظ على حقوق الإنسان ومنع الكثير من مكونات الثقافة الديمقراطية. وأقدم رئيس مجلس محافظة بغداد خلال الأشهر الأخيرة على ممارسات ونفذ إجراءات استبدادية ضد المجتمع البغدادي وقدم بذلك أسوأ نموذج لمن يحتل هذا المنصب. فقد تجاوز لمرتين متتاليتين على مقر الاتحاد العام للأدباء والكتاب في العراق وعلى جمعية أور بانيبال للثقافة، اعتدى جلاوزته على العاملين في الجمعية واعتقلوهم وأهانوهم ودمروا أثاث الجمعية وهكذا كانت ممارسات غير ديمقراطية قام بها كل من مجلسي محافظتي البصِرة وبابلِ.

ولهذا رفع المتظاهرون شبعاراً واضبحاً يدعو إلى حل مجالس المحافظات كلها في العراق، لأنها تشترك بعدم تنفيذ مهماتها وواجباتها وأهملت حاجات المواطنين وصادرت حرياتهم وحقوقهم، كما يدعو الشعار إلى إجراء انتخابات

جديدة لمجالس محافظات المحافظات بعد إجراء التعديلات الضرورية على قانون انتخابات مجالس المحافظات على وفق الاعتراضات التى طرحت على القانون الذي جرت على أساسه انتخابات عام ٢٠٠٩. إنه المطلب الشعبي البارز مع مطالب كثيرة أخرى تمس سياسات وإجراءات الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم التي تستوجب التغيير لصالح المجتمع و الكادحين منه على نحو خاص.

من الخطأ الفادح أن نفصل مطالب الشعب المهنية اليومية عن المطالب السياسية، والتي تعنى توفير الحرية والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، إذ إن ما جرى قبل وأثناء وبعد التظاهرات الأخيرة في يوم الغضب العراقي قد جسد الرؤية الخاطئة للحكومة العراقية لمفهوم الديمقراطية وسبل ممارستها وكذلك بعض الأجهزة الأمنية. لقد سجلت عدسة الكاميرا والإعلام العراقي غير الحكومي والعربي، رغم منع النقل الحي قبل يومين من بدء التظاهرة الأساليب

غدر الديمقراطية التي مورست لمنع مشاركة الناس في التظاهرة، بما في ذلك استخدام الطَّائرات السمتية لنشرّ موحة من التراب على مواقع المتظاهرين لإجبارهم على ترك موقع التظاهر، وكانت تبث الخوف وكأنها تريد ضرب المتظاهرين. إنها أساليب شريرة، ومما زاد في الطين بلة أن الأجهزة الأمنية ضربت المتظاهرين بالرصاص الحي وسقوط ١٤ شهيدا ومئات الجرحى على وفق تصريح رئيس مجلس النواب، في محافظات عدة في العراق.

إن على رئيس الوزراء أن يقدم اعتذارا مباشرا للشعب كله على ممارساته قبل التظاهرة وسعيه المحموم لمنعها بذرائع غير واقعية واتهامات غير مبررة. وأن على كل الانتهازيين والطبالين لا أن يعتذروا للشعب على دعمهم غير المشروط لمنع التظاهر الشعبي الذي هو حق ثابت للشعب كله فحسب، بل وأن يكفوا عن التبشير بأراء مسيئة للشعب ومطالبه العادلة والمشروعة.

مابعدماركسن..مابعدالماركسية كاساساديساديسادينو مولينو

خرج كورنيلوس كاسترياديس (١٩٢٢ ـ ١٩٩٧) في البدء من تحت عباءة الماركسية ـ التروتسكية، لكنه، في النهاية غدا واحداً من أشد منتقدي الماركسية، بعدما واجه ودرس واقعاً لا يستجيب لمقولات النظرية وتنبؤاتها؛ فلم يتفاقم فقر العمال، ولم تبلغ أزمات الرأسمالية حدّ استحالة أن تجد لها حلولاً. ولم يصل الصراع الطبقى لى لحظة الانفجار الثوري. ولذا فإن الماركسية التي ازدهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية "قد استنفدت نفسها كمرجع لشرح وتحليل ما يجري وكأساس لمشروع ثوري" كما يقول. فالرأسمالية شهدت تطوراً حاسماً، وامتلكت قدرة مضافة على الديمومة ومعالجة أزماتها، في حين لم تستطع الماركسية استيعاب طبيعة هذا التطور وآثاره. وأن الحركات العمالية تحوّلت إلى حركات مطلبية، ولم تعد تبغي إشعال ثورة طبقية تنتهى بإقامة دكتاتوريتها الخاصة. ولم تفض ثورات العالم الثالث الاستقلالية إلى زعزعة أسس الرأسمالية.

م سعد محمد رحيم

والصراع، اليوم، لم يعد بين من يمتلك وسائل الإنتاج، وبين من لا يمتلكها وإنما "بين الموجهين والمنفذين، فإن المجتمع لم يعد خاضعاً إلى سلطان رأس مال غير شخصي ومجرد، وإنما صار في عهدة بيروقراطية تراتبية البناء". ورأى أن تأميم المؤسسات الاقتصادية، وسيطرة الدولة عليها، والقضاء على الملكية الخاصة لن يضمن تحرير العمال من الاستغلال وتحكمهم بوسائل الإنتاج، لأن شريحة جديدة طفيلية أقرب ما تكون إلى طبقة قائمة بحد ذاتها هي الطبقة البيروقراطية ستسيطر على الحياة السياسية والاجتماعية برمتها مثلما حصل في الاتحاد السوفيتي وبقية منظومة

يؤكد كاسترياديس استقلالية الذات وإرادتها الحرة لإدارة ذاتها، والتي تتعارض، من وجهة نظره، مع الماركسية "كونها نظرية سابقة على الفعل ومنفصلة عنه، فضلاً عن ادعائها معرفة وافية بطييعة الفعل المتعين القيام به". وهنا يتحدث عن المرجعية المتوهمة للفعل الشوري الواعى. هذا الفعل الذي لا يستدعى بالضرورة معرفة شاملة (إيديولوجية مثل الماركسية. فيما السياسة لا تتطلب معرفة من هذا القبيل، بل معرفة عملية والتي "تنمو في سياق ملموس وتأخذ بالحسبان شبكة العلاقات السببية التى تتقاطع في مدارها". وهي (أي السياسة) نشاط واع يقوم على معرفة مؤقتة. فلا وجود لنظرية متكاملة نهائية عن التاريخ والإنسان والمجتمع. فيما توجد معارف في طور الظهور والتجدد. وبذا تكون السياسة الثورية، كما يرى، عبارة عن معرفة عملية "يكون غرضها تنظيم وتوجيه المجتمع وجهة احتضان الإدارة الذاتية لسائر أعضائه". وعلى الرغم من أنه، لا إمكان لنظرية متكاملة للتاريخ، في نظر كاسترياديس، ولا لصورة عقلانية شاملة للواقع الاجتماعي، فإن التاريخ والمجتمع ليسا لا عقلانيين بأية حال، وإنما يتقاطع في

صانع نفسه ومؤسسها. وأن ما يربط كلية المجتمع بعضها ببعض هو "المؤسسات (أي اللغة والأعراف وأشكال العائلة وأنماط الإنتاج.. الخ) والدلالات التي تجسّد هذه المؤسسات (أي الطوطم والمحرّم والألهة والرب والمدنية والسلع والتراء.. النخ)". وكاسترياديس يدعو إلى (مشروع ثوري) يبلغ "بالمجتمع طوراً يصير من المكن فيه تجديد المؤسسات والدلائل المتخيلة تجديدا متواصلا". إذن، إلى أين يريد كاسترياديس أن يصل؟ أو ما الذي يريد أن

وإذا كان المجتمع كيانا تاريخيا في حالة تحوّل دائم فإنه

الذاتية؛ أن يدير شؤونه بنفسه، ولا يركن إلى مرجعية سابقة ومنفصلة. مجتمع في حالة إعادة تأسيس لنفسه لا تنقطع. وهو يدعو إلى مثال ديمقراطي أصيل يتجاوز النمونجين الغربي اللِّيبرالي الحديث والإغريقي القديم، وعبر "إعادةٍ ترتيب سلم الأولويات، وما لم يبق المدار السياسي ملحقاً بالمدار الاقتصادي على ما هو شائع منذ وقت غير قريب". وكاسترياديس، في النهاية، ظل ضد البيروقراطية، وأشكال احتكار السلطة من قبل فئات أو جماعات مهما كانت شعاراتها، فهو "ناقد يهاجم بشدة هذا الاستيلاء الجارى على المدار العام وتحويله إلى أشبه بمدار خاص منوط

بطوائف أو جماعات خاصة تتقاسم السلطة الفعلية وتتخذ

القرارات المهمة نيابة عن المجتمع، وبمعزل عنه، خلف أبواب

يستنتجه من هذا كله؟. إنه يريد مجتمعاً يقوم على الإدارة

إذا كان كاسترياديس يغادر ماركسيته غير اسف عليها، لأنها لم تعد، برأيه، ذات جدوى كبيرة في عصرنا، فإن آخرين ما زالوا مقتنعين بفاعلية الماركسية ودورها في تغيير حال العالم نحو الأفضل، من خلال العودة إلى منطلقاتها الأصلية. ومنهم المفكر الماركسي البريطاني جون مولينو. يعرّف مولينو الماركسية بأنها إدراك الصراعات الطبقية القائمة في المجتمع الحديث من وجهة نظر البروليتاريا. فالماركسية إذن، ليست مجرد منهج للتحليل، وإنما هي نظرية الطبقة العاملة. وسيعنى استبعاد البعد الطبقى، في هذه النظرية، نسفها من أساسها. أما عناصر هذه النظرية، كما يراها مولينو فهي؛ "١. الماركسية كنظرية للمصالح المشتركة للطبقة (العاملة) كلها عالميا. ٢. الماركسية كنتاج ميلاد البروليتاريا الحديثة وتطورات صراعها ضد الرأسمالية. ٣. الماركسية كنظرية انتصار هذه الطبقة.. إن التعريف الأكثر إيجازاً لهذه العناصر الثلاثة هو أن الماركسية هي: نظرية

الثورة البروليتارية العالمة". يؤكد مولينو علمية الماركسية. وفي معرض تشخيصه الفروقات بين العلم الطبيعي (حيث القوانين التي لا يمكن تغييرها)، والعلم الاجتماعي (حيث القوانين التي يمكن تغييرها). وحيث أن علاقة الناس تكون واحدة بقوانين الطبيعة ولا تكون كذلك بالقوانين الاجتماعية.. أما أن يكون هناك علم طبيعي بروليتاري في مقابل علم طبيعي برجوازي فإن ذلك بتعبير مولينو ليس سوى "قطعة من

وإِذًّا كان العلم الَّاجتماعي البرجوازي يمنح قدراً محدداً من

العلم في إطار النظام الرأسمالي ويموِّه التفسير الحقيقي للمجتمع وصراعاته فإن الطبقة العاملة هي الوحيدة التي من مصلحتها الوصول إلى ذلك التفسير الحقيقي.. من هذا يستنتج مولينو أن "الأساس الطبقى للماركسية لا يقلل من مكانتها كعلم، بل على العكس من ذلك، هو بالضبط ما يجعل طابعها العلمي ممكناً". وفي هذا يتقاطع مع أطروحة لوي ألتوسير القائلة بأن الماركسية لن تكون علما إذا اقتصرت على كونها نظرية الطبقة العاملة، لا غير، وسترتد عندئذ، إلى مستوى الإيديولوجيا. ولا تقتصر الماركسية، بحسب مولينو أيضا، على تحليل وفهم ونقد المرحلة الرأسمالية من التاريخ وحسب، بل "من المكن تماما تحليل التاريخ

للماركسية. وكيف أن العمّال، نتيجة الولاء الطبقى، يتضامنون في ما بينهم، بغض النظر عن انتماءاتهم الأخرى القومية والدينية، ضد النظام الرأسمالي العالمي. وأن غاية الماركسية هي الوصول إلى المجتمع اللاطبقي، يوم تلغي البروليتاريا بتحريرها نفسها كل حكم طبقي، وكل عبودية وكل استغلال، مثلما جاء في البيان الشيوعي لماركس وأنجلس.. أما جوهر النظرية الماركسية في النهاية فيتمثل

في ["]الفهم المادي للتاريخ، و التحليل النقدي للرأسمالية["] يستعير مولينو أطروحة غرامشية بامتياز؛ "إن الأفكار السائدة هي أفكار الطبقة الحاكمة". وهذا يعني أن الإيديولوجية البرجوازية تستحوذ، بهذا القدر أو ذاك، حتى على وعى الطبقة العاملة في ظل النظام الرأسمالي. فيتكون فكر خليط مهجّن من الفكر البرجوازي والفكر الاشتراكي. وهذا الفكر يرتع وينمو في وعي البرجوازية الصغيرة. ويكون تأثير هذه الطبقة كبيرا على وعى البروليتاريا، لاسيما في العالم الثالث. وفي العموم تجد الماركسية نفسها محاصرة. وبتعبير مولينو فقد "كان تاريخ الماركسية تاريخ

معارك مع الإيديولوجية الهجينة للبرجوازية الصغيرة". لا يكفي أن تدّعي الماركسية كي تكون ماركسيا. وكثر من الحركات والأشخاص المتبنية للنظرية الماركسية لم تكن ماركسية على الإطلاق. هذا ما يلفت مولينو إليه الانتباه. وقد أدرك لينين مبكرا هذا الأمر حين قال؛ "إن جدلية التاريخ تجعل الانتصار النظري للماركسية يجبر أعداءها على التنكر كماركسيين". وفي هذه المقولة الأخيرة ثمة ظل من نظرية المؤامرة. فلا شك في أن ضغط الظروف الموضوعية والمعطيات المفاجئة للواقع والفعالية الإيديولوجية



الإنساني بأكمله من وجهة نظر البروليتاريا". ينبه مولينو إلى عدم إغفال، أو نسيان، النطاق الأممى



للرأسمالية تجبر الماركسيين على تغيير بعض قناعاتهم، أو تكييفها مع عالم يتحوّل في مسارات غير متوقعة أحيانا. فليست النظرية معصومة بأية حال، وليست نصوصها علوية مقدسة. كما أن احتمال الانحراف والتشويه والوقوع في الخطأ قائم أيضا. وفي رأي مولينو "من حيث القوة المادية سيطرت ثلاث نزعات على تاريخ الماركسية منذ ماركس: ١. الاشتراكية الديمقراطية للأممية الثانية. ٢. الستالينية. ٣. وطنية العالم الثالث".

يعود مولينو إلى التراث الماركسي الأصيل لينقيها، مثلما يعتقد، من الشوائب التي علقت بها وأساءت إليها. وقد تجسّدت هذه الشوائب مثلما أشار، أولاً في الاشتراكية الديمقراطية التي دعا إليها كارل كاوتسكي ومناصروه من زعماء وأقطاب الأممية الثانية، حين أصروا على الدخول في اللعبة البرلمانية البرجوازية، والاستحواذ على السلطة من طريق الانتخابات حيث يشكِّل العمَّال الأغلبية في المجتمعات الصناعية المتقدمة. وهذا ضمان كاف برأيهم لتغيير الواقع السياسي والاقتصادي من غير سلوك سبل العنف الشوري، أو تقويض جهاز الدولة البرجوازية القائمة.. يقول كاوتسكى؛ "هدف صراعنا السياسي يظل كما هو لحد الآن: الاستيلاء على سلطة الدولة من خلال الحصول على أغلبية في البرلمان، ورفع البرلمان إلى وضع قيادي داخل الدولة، بالقطع ليس تدمير سلطة الدولة". كانت النزعة السائدة عند الكاوتسكية هي التركيز على الصراع السياسي وتطويره. فالطبقة العاملة "لا تستطيع إنجاز نقل وسائل الإنتاج للمجتمع ككل دون الحصول أولاً على السلطة السياسية". والمقصود بالصراع السياسي على وفق هذا التصور هو الصراع البرلماني حيث البروليتاريا مهيأة لمثل هذا النشاط لتغيير طبيعة الحياة البرلمانية وتوسيع دائرة تأثير الطبقة العاملة فيها ومن خلالها. وقد تحدث البرنامج الذي وضعه كاوتسكي للاشتراكية الديمقراطية عن حتمية الاشتراكية نتيجة التطور الاقتصادي ونمو الرأسمالية، والذي يعني نمو البروليتاريا وارتفاع وعيها ومن ثم الحصول على أصبوات أكثر لحركة الاشتراكية الديمقراطية. وبرأي مولينو ستؤدي مثل هذه السياسة

إلى تخفيف التوتر بين البروليتاريا والبرجوازية. وقد

عبرت هذه الإيديولوجية... لا عن مصالح الطبقة العاملة

وإنما عن مصالح الشريحة الاجتماعية التي كان وجودها

ذاته نتاج هذه الهدنة الاجتماعية ألا وهي البيروقراطية

الواسعة للحزب الاشتراكي والنقابات. جيش الموظفين ذوي

الامتيازات. التي نمت لتدير منظماتها الجديدة". يقوم مولينو بطرد كاوتسكى من عالم ماركس والماركسية، لأنه أقرب إلى برنشتاين المعادي للماركسية منه إلى ماركس.. ومثلما يجب تخليص الماركسية من لوثة الكاوتسكية يجب تخليصها كذلك من لوثة الستالينية، وإنْ لم تكن الستالينية مطابقة للكاوتسكية بمعايير شتى. خرجت الستالينية بدءاً من تحت معطف اللينينية. وبتوصيف مولينو فإن أهم خصائص اللينينية "هي الصلابة الثورية، والأممية الحادة، وتحليل الإمبريالية والنضال ضدها والإصرار على تدمير الدولة البرجوازية بواسطة السلطة العمالية القائمة على السوفيتات، ومفهوم

أدت الحرب الأهلية الَّتي أعقبت ثورة أكتوبر ١٩١٧ إلى قتل أعداد كسرة من أكثر العمال وعياً ونضالاً سياسياً، وإلى تدهور اقتصادي غير مسبوق، وانتشار الأوبئة والمجاعة مما حدا بلينين إلى القول بأن البروليتاريا قد زحزحت من أخدودها الطبقى وتوقفت عن الوجود كبروليتاريا.

الحزب كتنظيم طليعي تدخلي".

في هذه الأجواء استخدم الحزب البلشفي الموظفين القيصريين لإدارة دفة الدولة ليتبقرط، بعدئذ، هو نفسه على الرغم من إرادته.. أما انتظار حصول ثورة عمالية عالمية فقد قاد إلى خيبة أمل أخرى، وكان الخيار هو التخلي عن الهدف و النظرية للاحتفاظ بالسلطة. أما نتاج هذا الخيار، بحسب مولينو، فكان الستالينية.

كان على الستالينية للحفاظ على المسحة اللينينية القيام بعمليتين منفصلتين؛ "أولاً، إن تحوِّل الماركسية اللينينية من نظرية متطورة ذات توجه عملى إلى دوجما ثابتة، معادلة لديانة دولة". وثانيا "مراجعة اللبنينية والماركسية يما يتناسب مع الممارسة الستالينية الفعلية كنتيجة ضرورية للعملية الأولى"، بعدما أصبح البون شاسعاً بين النظرية والتطبيق. فيما كان أهم وأخطر التعديلات التي أجراها ستالين على الماركسية هي (نظرية الاشتراكية في بلد واحد). وهي التي تتقاطع مع الموقف الأممى الذي صاغه ماركس وأنجلس. وقد وافق هذا الأمر، كما يحلل مولينو؛ حاجات وتطلعات البيروقراطيين المسيطرين على البلاد الأن. لقد اشتاقوا للعمل العادي غير المعقد بمغامرات ثورية دولية". وطبعا ستؤدي (الاشتراكية في بلد واحد) لا إلى زوال الدولة كما توقع ماركس وأنجلس وإنما إلى تقويتها وتبقرطها، ولن تعود دولة البروليتاريا بأي شكل. وقد كانت الستالينية كما يلاحظ مولينو، أقرب إلى الكاوتسكية منها إلى النظرية الثورية لماركس ولينين طالما أنهما فصلتا بين النظرية والتطبيق ودعتا إلى تقوية سلطة الدولة وهبطتا بالماركسية من أفقها الأممي إلى نوع من الوطنية (

الشكل الثالث من التنظيم السياسي والفكر العقائدي الذي أساء لصورة الماركسية هو القناع الماركسي الذي ارتدته حركات التحرر الوطني، أو معظمها، في العالم الثالث. تلك التي حذر لينين من إعطائها اللون الشيوعي، والاكتفاء بإقامة تحالف مع صيغها الديمقراطية البرجوازية وتجنب الاندماج معها للحفاظ على "استقلالية الحركة البروليتارية حتى لو كانت في أكثر أشكالها جنينية". لكن الأمور سارت عكس ذلك في عهد ستالين. وكانت الصين، بهذا الصدد، كما يقول مولينو، المثال الكلاسيكي. ومنذ الخمسينيات صارت الأنظمة والحركات الوطنية كافة، في العالم الثالث تسمّي نفسها اشتراكية، مع ادّعاء بعضها بأنها ماركسية. نقلت حرب العصابات بنمونجيها النقيين (الصين وكوبا) أرضية الصراع من المدينة إلى الريف، وهذا لم يعن "فقط تحوّلا في موقع الصراع، وإنما أيضا تحولا في مضمُونه الاجتماعي" فالعامل الذي ينخرط في حرب العصابات في الريف لن يبقى

عاملاً. وهكذا يصبيح الفلاحون هم أداة تلك الحرب. وهذا ما لا يتسق، من وجهة نظر مولينو المتمسك بالجوهر الأصلى للنظرية، مع الماركسية حيث الطبقة العاملة وحدها "ترتبطُ كما تجسّد قوى وعلاقات الإنتاج التي يمكن أن تحمل الإنسانية إلى الأمام نحو مرحلة أعلى للمجتمع لا توجد فيها طبقات". أما أن نتحدث عن اشتراكية فلاحية فإننا سنكون إزاء مفهوم ذي تداعيات ستخلخل نسق النظرية الماركسدة مثلما فعل مفهوم الاشتراكية في بلد واحد.. يقول مولينو؛ "الاشتراكية الفلاحية تحطم هيكل المادية التاريخية بأكمله. فالفلاح ليس هو نتاج لعلاقات إنتاج رأسمالية وإنما ما قيل رأسمالية. إذا كان الفلاحون هم الطبقة الاشتراكية، إذن فإن الثورة الاشتراكية كان من المكن أن تحدث في أي وقت في الألف سنة الأخيرة. وتكون الرأسمالية والثورة الصناعية في هذه الحالة مراحل غير ضرورية في التاريخ الإنساني، ويكون قد تم التخلي تماماً عن الدور التحديدي لتطور قوى الإنتاج". وسيكون الكلام، مثلما طرح بعضهم، عن قيادة بروليتارية للفلاحين نوعاً من المثالية الإيديولوجية. ومع فكرة القائد العظيم ستحل ديكتاتورية البرجوازية محل بيكتاتورية البروليتاريا.. هنا، تحديداً، سنلقى ماركس وقد قُلب على رأسه؛ "ليس الوجود الاجتماعي هو الذي يحدد الوعي الاجتماعي، وإنما الوعي الاجتماعي (الزعامة) هى التي تحدد الوجود الاجتماعي"

العصابات الفلاحية بقيادة برجوازيي المدن في الريف فإنه يصل إلى استنتاج مفاده أن حركات التحرر التي نجحت في تحقيق الاستقلال وجدت نفسها في موقع السلطة، وعليها الأن الدخول في صراع "من أجل النَّمو الاقتصادي من خالاً تراكم رأس المال القائم على استغلال العمال والفلاحين، وهو ما يعني بدوره أن عليها أن تعزز نفسها طبقة حاكمة وأخيراً يخلص مولينو إلى القول بأن "ماركسية العالم

وبعد أن يسهب مولينو في إيجاد الفروق بين الحركة

البروليتارية بقيادة حزبها الطليعي في المدن، وبين حرب

الثالث الوطنية، مثل الكاوتسكية والستالينية هي في أصولها ليست ثورة بروليتاريا، وإنما إيديولوجية قسم من البرجوازية الصغيرة يقف بين العمل ورأس المال".. وهكذا يكون فشل التخريجات النظرية والتجارب التي قامت ى باسم الماركسية بأشكالها الثلاثة السابقة ليست ماركسية في جوهرها، وإن ماركس منها براء. وإذن، أين يكمن التراث الماركسي الأصبيل؟ إنه، كما

يخبرنا مولينو، يسير من ماركس وأنجلس مرورا بالجناح اليساري الثوري للأممية الثانية وصبولا إلى الثورة الروسية والسنوات المبكرة للكومنترن، مستمرا، في ظروف صعدة، بوساطة المعارضة النسارية والحركة التروتسكية في الثلاثينيات.. تراث أبرز ممثليه، بعد مؤسسيه؛ لينين ولكسمبورغ وتروتسكي ومهرنغ وبوخارين الشاب وفكتور سيرج وأخرين وصولا إلى غرامشي ولوكاش.

ألا تضعنا هذه الحركات والأسماء إزاء خليط متنوع، غير متجانس، إلى حد ما، لماركسيين، أغلبهم، ربما باستثناء لينين، لم يخوضوا غمار السلطة، ولم يواجهوا مفاجأت ومفارقات وأحابيل التطبيق. ألا ينتهى خط التمثيل قبل عقود من الأن، ولا يكاد مولينو يشير إلى ممثلين معاصرينٍ حقيقيين للتراث الماركسي الأصيل؟ ألا يشكل هذا الأمر دليلاً على أن الفكر الماركسي يعيش أزمة إبداع وتجديد في وقتنا

أظن أن الماركسية ما زالت تحتفظ بعوامل الخصوبة، وإنها ما تزال تمتلك ما تقوله، وبقوة. وأن الأزمة، مهما كانت حدَّتها ومهما كانت محبطة، ضرورية أحيانا لتنشيط النظرية وتعزيز حيويتها.